

Distr.: Limited
23 March 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 4 نيسان/أبريل 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أذربيجان*، إسبانيا*، أستراليا*، إكوادور*، ألمانيا، أوكرانيا، البرتغال*، بيرو*، تايلند*، تركيا*، الجبل الأسود، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، كندا*، كوستاريكا، كينيا*، لكسمبرغ، ليتوانيا، ماليزيا، النرويج*، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

.../52 تعزيز حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة عن طريق توكي الشفافية والكفاءة والمساءلة في تقديم الخدمة العامة

إن مجلس حقوق الإنسان،

إنه يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإنه يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان

وغير ذلك من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان،

وإنه يؤكد أن الدول مسؤولة في المقام الأول عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعن

حمايتها وإعمالها،

وإنه يشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالخدمات العامة والحكم الرشيد، بما فيها

قرار مجلس حقوق الإنسان 7/37 المؤرخ 22 آذار/مارس 2018،

وإنه يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون

"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي يتطرق إلى مسائل من بينها الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يشجع الدول الأطراف على تعزيز بناء مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وعلى إتاحة الوصول إلى العدالة للجميع، وعلى بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة ومفتوحة للجميع على كافة المستويات،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

وإن يقر بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هما أمران مترابطان يعزز أحدهما الآخر،

وإن يجدد التأكيد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 313/69 بشأن خطة عمل أديس أبابا المؤرخ 27 تموز/ يوليه 2015 والصادر عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإن يشير أيضاً إلى القرار 8/6 المعنون "منع الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة عن طريق تطبيق الممارسات الفضلى والابتكارات التكنولوجية" الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته السادسة،

وإن يلاحظ أهمية المنتديات المتعددة الأطراف وآليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي ترمي إلى تعزيز سياسات الحكم الرشيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل شراكة الحكومات المنفتحة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد وتسخير التكنولوجيات الجديدة لتدعيم الحوكمة،

وإن يلاحظ أيضاً وجود مبادرات وممارسات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي ترمي إلى تقديم الخدمات العامة بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة وتخضع للمساءلة،

وإن يحيط علماً بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها⁽¹⁾،

وإن يسلم بأن وجود خدمة عامة تتسم بالمهنية والمساءلة والشفافية، وتلبي أعلى معايير الفعالية والكفاءة والنزاهة والتمييز وعدم التمييز، هو من العناصر الرئيسية في الحكم الرشيد،

وإن يؤكد حق كل شخص في أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة، وفقاً للمادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 25(ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإن يؤكد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك رقمنة الخدمة العامة، يمكن أن يعزز فعالية المؤسسات العامة ومهنتها ومساءلتها وشفافيتها وإمكانية الوصول إليها،

وإن يسلط الضوء على أهمية الوصول إلى المعلومة ذات الصلة باعتباره من أهم عناصر الفعالية في تقديم الخدمات العامة، وإن يشدد على أهمية احترام حرية التعبير وتعزيزها وحمايتها، بما فيها حرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، عملاً بالمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإن يؤكد في هذا الصدد أهمية دور الحكومات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً فعالاً في إعداد السياسات العامة وفي توفير خدمات عامة تلبية للاحتياجات والأولويات الوطنية، على أسس منها اتباع نهج تعدد أصحاب المصلحة، وذلك بهدف دعم جهود التنمية الوطنية عملاً بما نص عليه قرار الجمعية العامة 204/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 والمعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"،

وإن يشدد على أن زيادة تطبيق الابتكارات التكنولوجية والخدمات الإلكترونية في تقديم الخدمة العامة من شأنه أن يؤدي دوراً هاماً في منع الفساد ومكافحته عن طريق تشجيع وتعزيز الشفافية والمساءلة،

وإنّ يسلم بإمكانات الحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية وإشراك المواطنين في تقديم الخدمات العامة،

وإنّ يضع في اعتباره أن كل مجتمع فيه أشخاص، بينهم نساء وفتيات، وأشخاص ذوو إعاقة، وأشخاص يقيمون في مناطق نائية من البلد، وأشخاص يعيشون في ظل أوضاع هشة، قد يغبنون حقهم في الحصول على الخدمات العامة،

وإنّ يلاحظ أنه ينبغي أن تتاح لكل شخص، حتى المقيم في المناطق النائية من البلد، فُرص الاستفادة من الخدمات العامة البسيطة والهادفة إلى إرضاء المستهلك، حسب الاقتضاء، بوسائل منها إتاحة الخدمات عبر شبكة الإنترنت وعن طريق التنقل، فضلاً عن التطبيقات الإلكترونية،

وإنّ يساوره قلق بالغ إزاء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ الدول لالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات غير المسبوقة واللامساواة في الحصول على الخدمات العامة في أنحاء كثيرة من العالم،

وإنّ يعترف بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة في وضع تصور للخدمات العامة وتقديمها بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة وتخضع للمساءلة وفي تعزيز هذه الخدمات، وإنّ يشدد على أن إشراكهم هو مفتاح نجاح هذه العمليات،

وإنّ يساوره القلق إزاء الأثر السلبي لاستشراء الفساد على التمتع بحقوق الإنسان، وإنّ يسلم بأن الفساد يضعف المؤسسات ويقوض ثقة الجمهور في الحكومة ويؤدي إلى عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات العامة بالنسبة للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيش في ظل أوضاع هشة، مما يقف حجر عثرة أمام تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو فعال،

وإنّ يؤكد ضرورة تضمين الخطط الإنمائية المحلية والوطنية والإقليمية نماذج لتقديم خدمات عامة بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة وتخضع للمساءلة،

وإنّ يسلم بأهمية المراقبة الدائمة لجودة طريقة تقديم الخدمات العامة بهدف ضمان المساءلة، وبضرورة التبادل الطوعي لكل ما هو مفيد من معلومات وخبرات ودراية فنية وتكنولوجيا فيما يتعلق بالممارسات الوطنية الناجحة لتقديم خدمات عامة بطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية وتخضع للمساءلة، وفق شروط تتفق عليها الأطراف المعنية وعلى جميع المستويات، لكيلا يتخلف أحد عن الركب،

1- يشجع الدول على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وغرسها ودمجها في قطاع الخدمة العامة الوطنية، بما في ذلك في تصميم التكنولوجيات الرقمية وتطبيقها في الخدمات العامة؛

2- يقر بالدور المهم الذي تضطلع به الحكومة، باعتبارها الجهة التي تقدم الخدمات، فضلاً عن سائر أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وحسب الاقتضاء، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا؛

3- يقر بأن تقديم خدمات عامة دونما تمييز بكفاءة وشفافية وبطريقة ميسرة تخضع للمساءلة وتلبي احتياجات المواطنين وتستجيب لأرائهم فيها، هو من أهم العناصر المطلوبة لتهيئة بيئة مناهضة للفساد في القطاع العام ويسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

4- يسلم بأن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم تحتاج إلى الدعم في مجالات توسيع البنية التحتية والتعاون التكنولوجي وبناء القدرات، بما في ذلك بناء القدرات البشرية والمؤسسية،

لضمان إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت وتوافرها بتكلفة ميسورة من أجل تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وسد الفجوة الرقمية وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة؛

5- يشجع الدول التي تملك نماذج فعالة في تقديم الخدمات العامة على أن تُطلع الدول الأخرى، ولا سيما الدول النامية، على أفضل ممارساتها، وخصوصاً في مجال رقمنة الخدمات العامة، من خلال أطر التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، ويهيب بالدول جميعها أن تنشئ نظاماً يتسم بالشفافية والكفاءة ويخضع للمساءلة لتقديم الخدمات العامة، مع الأخذ بأفضل الممارسات المتبعة في الدول الأخرى، حسب الاقتضاء؛

6- يشجع على التعاون الدولي وبذل الجهود الوطنية، بوسائل منها تعزيز بناء قدرات الموظفين العموميين وتدريبهم في مجالات مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون والحكم الرشيد في قطاع الخدمة العامة، كما يشجع تقديم المساعدة التقنية، مثل التبادل الطوعي للدراسة الفنية والتكنولوجيا بشروط تتفق عليها الأطراف المعنية؛

7- يشدد على الدور المهم الذي تؤديه جوائز الأمم المتحدة للخدمات العامة، باعتبارها أبرز اعتراف دولي بالتميز في الخدمات العامة داخل منظومة الأمم المتحدة، في تبيين وتعزيز الابتكارات والمفاهيم الجديدة في مجال إدارة الشأن العام التي تقلل من مخاطر الفساد، بما في ذلك الرقمنة، ويشجع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على مواصلة تشجيع تلك المبادرات ومكافأة أصحابها واستنساخها؛

8- يلاحظ مع التقدير إحياء يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة في 23 حزيران/يونيه من كل عام، من باب الاحترام بالقيمة الأخلاقية والإنسانية المنوطة بالخدمة العامة للمجتمعات، وتسليط الضوء على إسهامات الخدمة العامة في عملية التنمية، والاعتراف بعمل العاملين في مجال الخدمة العامة وتشجيع الشباب والشابات على السعي نحو مهن في القطاع العام؛

9- يدعو جميع الإجراءات الخاصة ذات الصلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان إلى إيلاء الاهتمام الواجب، كل في إطار ولايته، لدور الخدمات العامة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛

10- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً عن دور تقديم الخدمات العامة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، على أن يبين هذا التقرير أفضل الممارسات، والتحديات، والتوصيات الرامية إلى مساعدة الحكومات الوطنية في توكي الشفافية والكفاءة والمساءلة في تقديم الخدمات العامة، وأن تقدم تقريرها، بما في ذلك نسخة بصيغة ميسرة وسهلة القراءة، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة والخمسين؛

11- يطلب أيضاً إلى المفوضية السامية أن تسعى، لدى إعداد التقرير المذكور أعلاه، إلى الحصول على مساهمات من خبراء من مناطق جغرافية متنوعة، بما في ذلك من الدول والحكومات المحلية، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والإجراءات الخاصة ذات الصلة، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة؛

12- يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.